دليل المناضل
في النظرية

٢

نيكوس بولانتزاس

الماركسيّة والطبقات الاجتماعية

دليل المناضل
في النظرية

الماركسية والطبقات الاجتماعية

نيكوس بولانتزاس

ترجمة : عمر حازم

حقوق الطبع محفوظة
دار ابن خلدون للطباعة والنشر
ص . ب ١١٩٣٠٨ ـ تلفون ٢٩٦١٠٣
بيروت ـ لبنـــان

الطبعة الاولى
اذار ١٩٧٥

الماركسية والطبقات الاجتماعية

ما هي الطبقات الاجتماعية في النظرية الماركسية؟ هي مجموعات من قوى الانتاج ، يجري تعريفها اساسا، ولكن ليس حصرا بالنسبة الى مواقعها في عملية الانتاج اي بالنسبة الى المكان الذي تشغله في المجال الاقتصادي ان الموقع الاقتصادي للقوى الاجتماعية له دور رئيسي في تحديد الطبقات الاجتماعية. ولكن هذا لا يعني ان الموقع الاقتصادي كاف بحد ذاته لتعريف الطبقات الاجتماعية تقول الماركسية ان الاقتصاد يلعب فعلا الدور المقرر في نمط انتاج معين او تشكيلة اجتماعية معينة ولكن السياسة والايديولوجيا (البنية الفوقية) تلعبان هما ايضا دورا هامّا في هذا المجال وعندما يحلل ماركس وانجلز ولينين وماو الطبقات الاجتماعية فانهم ابعد ما يكونون عن تقييد انفسهم بالمقياس الاقتصادي وحده، بل انهم يرجعون تصريحا الى المقاييس السياسية والايديولوجية. وبالتالي بامكاننا القول ان طبقة اجتماعية ما تعين او تحدد نسبة الى موقعها في مجموع الممارسات الاجتماعية ، اي نسبة الى موقعها في تقسيم العمل الذي يضم ايضا المجالين السياسي والايديولوجي وهذا الموقع ينسجم مع التحديد البنياني للطبقات ، اي الشكل الذي يؤثر فيه التحديد من قبل البنية علاقات الانتاج ، السيطرة/الخضوع السياسي ـ الايديولوجي) على الممارسات الطبقية ـ اذ ان الطبقات توجد فقط في الصراع الطبقي ويتخذ ذلك شكل تأثير البنية على التقسيم الاجتماعي للعمل ولكن تجدر الاشارة هنا الى ان هذا التحديد للطبقات ، والذي يوجد فقط

في الصراع الطبقي . يجب تمييزه عن الموقع الطبقي في وضع معين

في التشديد على أهميه العلاقات السياسية والايديولوجية في تحديد الطبقات وعلى الحقيقة القائلة بان وجود الطبقات الاجتماعية هو في الصراع الطبقي فقط ، في التشديد على كل ذلك علينا ان لا ننزلق الى الخطأ الارادي النزعة (الارادية) الذي هو يختزل التعريف الطبقي بالموقع الطبقي فقط . ويترتب على ذلك نتائج سياسية بالغة الاهمية. سوف يرد ذكرها في الفقرات التي تعالج قضايا الفنيين والتقنيين والمهندسين والارستقراطية العمالية ومع ذلك يبقى المقياس الاقتصادي هو المقياس الحاسم ولكن كيف لنا ان نفهم تعبير « الاقتصاد » و المقياس الاقتصادي » في المفهوم الماركسي ؟

١ ـ الطبقات الاجتماعية وعلاقات الانتاج .

ان تحديد مجال الاقتصاد يكون بواسطة عملية الانتاج ومواقع القوى ، اي من خلال توزيعها الى طبقات اجتماعية بواسطة علاقات الانتاج والعامل المقرر في الوحدة التي تتألف من العناصر التالية ـ الانتاج ، الاستهلاك ، تقسيم النتاج الاجتماعي ـ هو الانتاج ذاته ان التمايز بين الطبقات على هذا المستوى ليس تمايزا مرتكزا الى التفاوت في الدخل (اي التمايز بين « غني » و « فقير كما كان الاعتقاد قبل الماركسية وكما هو شائع اليوم بين عدد من علماء الاجتماع ان التمايز الذي لا شك فيه بين مستويات الدخل النسبية هو نفسه مجرد نتيجة لعلاقات الانتاج .

ما هي اذن عملية الانتاج وعلاقات الانتاج التي تشكلها ؟ نجد قبل كل شيء في عملية الانتاج نمط العمل ، والذي يعين عموما علاقة الانسان بالطبيعة ولكن نمط العمل يظهر دائما في اطار اجتماعي محدد تاريخيا وهو يوجد فقط في وحدته مع علاقات الانتاج وفي مجتمع منقسم الى طبقات نالف علاقات الانتاج من علاقة ثنائية تحوي علاقات الانسان بالطبيعة ضمن الانتاج المادي وهذان النمطان من العلاقات هما اولا العلاقات بين البشر انفسهم وهي علاقات طبقية ، وثانيا العلاقات بين قوى الانتاج وموضوع ووسائل العمل ، اي علاقات القوى المنتجة وبالتالي هاتان العلاقتان تختصان بعلاقة غير المنتج (المالك) بموضوع ووسائل العمل ، وبعلاقة المنتج المباشر (العامل المباشر) بموضوع ووسائل العمل هذه العلاقات تحتوي على طرفين : أ ـ الحيازة الاقتصادية يعنى بها السيطرة الاقتصادية الحقيقية على وسائل الانتاج ، اي السلطة او القدرة على توظيف وسائل الانتاج في استعمالات مجددة وبالتالي التصرف بالنتاج المستخلص ب ـ الملكية يعنى بها القدرة على تشغيل وسائل الانتاج

الملاكون ووسائل الانتاج ٠

في كل مجتمع منقسم الى طبقات ، تلتقي العلاقة الاولى (ملاكين/وسائل الانتاج) دائما بالطرف الاول (الحيازة الاقتصادية) الملاكون هم الذين لديهم السيطرة الحقيقية على وسائل الانتاج ، وبالتالي فهم الذين يستغلون العمال المباشرين عن طريق سلبهم

فائض القيمة باشكال مختلفة ولكن هذه الحيازة يجب فهمها على اساس حيازة اقتصادية حقيقية ، اي سيطرة على وسائل الانتاج تتمايز عن الملكية القانونية التي يقرها القانون والتي تنتمي الى البنية الفوقية من المؤكد ان القانون يكرس الحيازة الاقتصادية في العادة ولكن قد يحدث لاشكال الملكية القانونية ان لا تتطابق مع الحيازة الاقتصادية الحقيقية

ويتجلى ذلك بالنظر في مسألة الفلاحين الكبار في التقسيم الطبقي في الريف فهم بالنسبة الى اثنين ينتمون الى الفلاحين الاغنياء حتى واو لم يكن لديهم ملكية قانونية رسمية للارض التي تخص الرأسمالي صاحب المدخل من ارض او سندات هؤلاء الفلاحون الكبار ينتمون الى طبقة الفلاحين الاغنياء ليس بسبب مدخولهم الكبير بل لان لديهم السيطرة الحقيقية على الارض ووسائل العمل وهم بالتالي الحائزون الاقتصاديون الحقيقيون عليها نذكر هذه المسألة كمجرد مثال فلا مجال هنا لتحليل شامل ودقيق للتقسيمات الطبقية للفلاحين الذين لا يشكلون في حد ذاتهم طبقة واحدة ومهما يكن ، يجب الاشارة الى انه لا يمكن تقسيم الريف الى ملاكين للارض وفلاحين اغنياء ومتوسطي الحال وفقراء ، بحيث ان كل طبقة تشتمل على فئات او مجموعات تتكون نتيجة لمختلف اشكال الملكية والاستغلال ، ما لم نميز بوضوح بين الملكية الرسمية الثانوية (الملكية المثبتة بصكوك قانونية) والملكية الاقتصادية الحقيقية

والواقع ان الغاء الاستغلال الطبقي لا يقتصر على

الغاء الملكية القانونية الخاصة ، بل يكون ايضا بالغاء الحيازة الاقتصادية الحقيقية اي بتحقيق **سيطرة العمال انفسهم على وسائل الانتاج**

هذه الاعتبارات لها تأثيرها على مسالة الانتقال الى الاشتراكية واذا احتفظنا في اذهاننا بهذا التمييز النظري البالغ الاهمية بين الحيازة الاقتصادية والملكيه القانونية الرسمية بامكاننا ان نرى ان تأميم وحدات الانتاج (المصانع) ليس حلا كافيا ليس فقط لان التأميمات قد تلجأ اليها البورجوازية تأمينا لمصالحها الخاصة ، وانما ايضا لانه حتى حينما يرافقها تغير في سلطة الدولة فان التأميمات او سيطره الدولة على الاقتصاد لا يغير الا شكل الملكية القانونية والامر الوحيد القادر على تغيير الحيازة الاقتصادية في نهاية المطاف ، هو الغاء الطبقات ، اى سيطرة العمال انفسهم على الانتاج

الطبقة المستغلة ووسائل العمل

لنرجع الى علاقتنا الاولى ـ التي هي علاقة المنتجين المباشرين (العمال) بوسائل ومادة العمل هذه العلاقة تحدد الطبقة المستغلة بامكان هذه العلاقة ان تأخذ اشكالا مختلفة باختلاف انماط الانتاج التي تحدث فيها في انماط الانتاج ما قبل رأسمالية ، لم يكن المنتجون المباشرون العمال مفصولين كليا عن وسائل العمل ومادته . ففي حالة نمط الانتاج الاقطاعي مثلا ، بالرغم من ان السيد الاقطاعي كانت لديه الملكية القانونية والحيازة الاقتصادية للارض ، كان القن (عبد الارض) يحوز على قطعة من الارض تحميها العادات

والتقاليد بحيث لم يكن بامكان الاقطاعي سلبه اياها بسساطة وفي نمط الانتاج الاقطاعي كان الاستغلال يتم عن طريق الاستحواذ المباشر على العمل الاضافي ، على شكل السخرة (والسخرة عمل غير مأجور غير مدفوع ، مجاني ، يؤديه الفلاح لسيده الاقطاعي) التي يدفعها القن للاقطاعي بواسطة عمل ما أو عينيا « على شكل حصة في المحاصيل والمواشي) بعبارة اخرى ، كانت الحيازة الاقتصادية والملكية متمايزتين لعدم اعتمادهما على العلاقة نفسها بين الملاكين ووسائل الانتاج بمقابل ذلك وفي نمط الانتاج الرأسمالي يكون المنتجون المباشرون (الطبقة العاملة) مسلوبين كليا من وسائل الانتاج التي تعود ملكيتها الى الرأسماليين ولقد اطلق ماركس على هذه الظاهرة اسم « **العامل المجرد من الثياب** » فالعامل لا يملك سوى قوة عمله التي يبيعها على شكل سلعة ، وتحول العمل الى سلعة هو سبب شمولية السلع في حياة المجتمعات الرأسمالية اذا ، لا يستخلص الرأسمالي فائض العمل بطريقة مباشرة بل من خلال العمل المغلف في البضاعة ـ بواسطة تكديس فائض القيمة

تترتب عن ذلك نتائج مهمة أن عملية الانتاج لا تتحدد بواسطة عوامل فنية وتقنية ، بل بواسطة العلاقات بين الانسان ووسائل الانتاج اي انها محددة بواسطة وحدة نمط العمل وعلاقات الانتاج . وفي المجتمعات المنقسمة الى طبقات ليس هنالك ما يسمى بالعمل المنتج في حد ذاته والذي يفهم كتعبير محايد ففي كل نمط انتاج منقسم الى طبقات ، العمل المنتج هو العمل الذي يتناسب مع علاقات الانتاج

السائدة في ذلك النمط انه العمل الذي يولد شكلا محددا من الاستغلال في مثل هذه المجتمعات، يشكل الانتاج قاعدة انقسام المجتمع الى طبقات وقاعدة الاستغلال والصراع الدائر بينها اذن فالعمل المنتج ، في نمط الانتاج الرأسمالي ، هو العمل الذي يعتمد على القيمة الانتفاعية لانتاج قيمة تبادلية على شكل بضائع ، وبالتالي فائض قيمة وعلى هذا النحو بالتحديد تتحدد الطبقة العاملة اقتصاديا في نمط الانتاج الراسمالي العمل المنتج متصل بشكل مباشر بالتقسيم بين الطبقات في علاقات الانتاج

العمل المنتج وغير المنتج

هذا التركيب يسمح لنا بحل بعض المشكلات وفي نفس الوقت يطرح مشكلات جديدة ان الطبقة العاملة لا تتحدد بناء على اجورها ، بما ان الاجور هي اشكال قانونية ينقسم الناتج بواسطتها حسب العقد الذي يحكم بيع وشراء قوة العمل فاذا كان كل عامل اجيرا، ليس كل اجير بعامل ، على اعتبار انه ليس من الضروري ان يكون كل اجير عاملا منتجا ، اي منتجا لفائض القيمة (السلع) ويوفر لنا ماركس بعض التحاليل الصريحة حول هذه النقطة فهو يعتبر مثلا ان عمال النقل هم عمال منتجون ينتمون الى الطبقة العاملة ، ذلك لان البضاعة لا توجد الى ان تظهر في الاسواق ، ولان العنصر الاهم في تعريف العمل المنتج هو البضاعة (فائض القيمة) ، بينما المأجورين الذين يعملون في التجارة والبنوك وشركات الاعلان والخدمات الخ لا ينتمون الى فئة العمال المنتجين ذلك لان بعضهم ينتمي الى

مجال التداول ، في حين لا ينتج البعض الاخر فائض قيمة بل يساهم فقط في تحقيق فائض القيمة

المسألة اكثر تعقيدا فيما يختص بالفنيين / التقنيين والمهندسين العاملين على حدود الحد الخارجي) الانتاج المادي في المصانع وهذه مجموعة تتضمن اولئك الذين يلقبون عادة (وخطأ) بحاملي العلم » ليس هنالك اشارة منسجمة او تلميح لهذه المسألة عند ماركس الذي حصر نفسه في المجال الاقتصادي وانتج في الواقع جوابين متناقضين الى حد ما ففي « نظريات فائض القيمة » وفي«الاسس» grundrisse يستعمل ماركس تعبير العامل الجماعي collective worker بالنظر الى ا ـ الجماعية socialization المتزايدة لقوى الانتاج ونمط العمل ب ـ التداخل المتزايد لمختلف المهام التي تساهم في انتاج البضاعة بالنظر الى كل ذلك يقول ماركس بان العلم يميل الى ان يكون جزءا من قوى الانتاج ، وبالتالي يجب اعتبار الفنيين ، من خلال « العمل الجماعي » ، كجزء من الطبقة العاملة وهذا يؤدي الى التعبير القائل بأنهم يشكلون ارستقراطية عمالية ـ يعتبرها لينين شريحة من الطبقة العاملة ذاتها ولكن ماركس في رأس المال لا يعتبر هذه الشريحة جزءا من الطبقة العاملة بما ان العلم لا يكوّن قوة انتاجية مباشرة ، اذ ان تطبيقه فقط هو الذي يدخل في عملية الانتاج علاوة على ذلك ، يساهم هذا التطبيق فقط في زيادة وتحقيق فائض القيمة وليس في انتاجها المباشر اذا القوى الفنية لا تشكل جزءا من الطبقة العاملة

ما هي اهمية ذلك ؟.. علينا اولا اظهار حدود

بعض المقاييس الاقتصادية مفهومة بشكل فني ـ تقني) والتي لا تستطيع ان توفر لنا الجواب اولا هنالك تقسيم بين العمل «اليدوي» والعمل «الذهني»، بمفهومها الفني ـ التقني اي كتقسيم يعتمد على التقسيم الفني للعمل ولكن حتى على صعيد عملية الانتاج وحدها ليس هذا التقسيم بحد ذاته شرطا كافيا لانقسام المجتمع الى طبقات ان العامل المنتج ، الذي ينتج فائض القيمة ، لا يمكن بأي حال من الاحوال اعتباره مجرد عامل يدوي ومن ناحية اخرى يمكننا ان نرى كم هو مهم هذا التقسيم بين العمل اليدوي والعمل الفكري عندما نأخذ بعين الاعتبار انه يميز مجموع المواقع في التقسيم الاجتماعي للعمل ، محددا الطبقات الاجتماعية ، حيث السلطة على العمل وادارته متصلتان في المصنع بالعمل الفكري و « بسر المعرفة ». ويستمد هذا التقسيم بين العمل الذهني والعمل اليدوي ، اهميته في تحديد الطبقات فقط عندما يوجد ضمن العلاقات الايديولوجية والسياسية

٢ ـ نمط الانتاج والتشكيلة الاجتماعية

قبل ان نتطرق الى المقاييس السياسية والايديولوجية الضرورية من اجل تحديد الطبقات الاجتماعية ، علينا ان نوقف قليلا لننظر الى الطبقات في نمط انتاج محدد وتسكيلة اجتماعية محددة او مجتمع محدد عندما نتكلم عن نمط الانتاج او شكل الانتاج ، فاننا نضع انفسنا على المستوى العام والمجرد ، مثلا انماط الانتاج ـ العبودية، والاقطاعية والرأسمالية . فنحن اذا جاز التعبير نقوم بعملية

عزل لانماط الانتاج هـذه واشكالها عن الواقـع الاجتماعي من اجل ان نتفحصها نظريا. ولكن كما اظهر لينين في كتابه « تطور الراسمالية في روسيا » بان مجتمع ملمـوس في لحظة زمنيـة معينة تشكيلـة اجتماعية ما من عدة انماط انتاج واشكال انتـاج تتعايش فيه بشكل مركب مثلا المجتمعات الراسمالية في مطلع القرن العشرين كانت تتالف من (١) مقومـات المجتمع الاقطاعي (٢) شكل مـن الانتاج السلعـي البضاعي البسيط والمانيفاتورة شكل الانتقال مـن الاقطاعية الى الراسمالية) (٣) نمط الانتاج الراسمالي في اشكاله المتنافسة والاحتكارية بالرغم من ذلك فمن المؤكد ان هذه المجتمعات هي مجتمعات راسمالية وهـذا يعني ان نمط الانتاج الراسمالي كـان النمط السائد فيها وفي الواقع نجد في كل نظام اجتماعي، سيطرة نمط انتاج واحد ينتج تأثيرات مركبة علـى انماط الانتاج الاخرى اكانت لجهة محوها او المحافظة عليها ، ويعطي هذه المجتمعات صفاته المميزة اقطاعي ـ راسمالي الخ والاستثناء الوحيد هو مسألـة المجتمعات التي تمر بمراحل الانتقال والتي تتميز، على العكس من ذلك ، بتوازن بين مختلف انماط الانتاج

لنعد الى الطبقات الاجتماعية اذا حصرنا انفسنا بانماط الانتاج فقط ، وبمعاينتها بطريقة صافيةومجردة. نجد ان كلا منها يستلزم طبقتين ـ الطبقة المستغلة وهي المسيطرة سياسيا وايديولوجيا ، والطبقة المستغلة وهي الخاضعة سياسيا وايديولوجيا اسياد وعبيد في نمط الانتاج العبودي ، اسياد اقطاعيون واقنان فـي نمط الانتاج الاقطاعي وبرجوازيون وعمال في نمط الانتـاج

الراسمالي ولكن اي مجتمع ملموس (تشكيلة اجتماعية معينة) يستلزم اكثر من طبقتين بما انه يتركب من انماط واشكال انتاج مختلفه ليس هنالك تشكيلة اجتماعية تستلزم طبقتين فقط . ولكن الطبقتين الاساسيتين في اي تشكيلة اجتماعيه هما الطبقتان اللتان تنتميان الى نمط الانتاج السائد في تلك التشكيلة وبالتالي ففي فرنسا المعاصر مثلا نجد ان الطبقتين الاساسيتين هما البورجوازية والبروليتاريا. ولكننا نجد ايضا البرجوازية الصغيره التقليدية الحرفيين والتجار الصغار والتي تعتمد على الانتاج البضاعي السلعي البسيط والبرجوازية الصغيرة الجديدة التي تتألف من المأجورين غير المنتجين الذين يعتمدون على الشكل الاحتكاري من الراسمالية الى جانب طبقات اجتماعية عدة في الريف حيث لا تزال توجد بقايا الاقطاعية في اشكال محددة مثلا اشكال المحاصصة المتنوعة

وهذه الاعتبارات لها اهميتها بالنسبة لمسالة التحالفات بين الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الاخرى فالبورجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية في الريف العمال الزراعيون الفلاحون الفقراء الفلاحون المتوسطون هم في الحقيقة طبقات تختلف عن الطبقة العاملة وبما ان الطبقتين الاساسيتين هما البورجوازية والطبقة العاملة ، فمن المؤكد ان هذه الطبقات الاجتماعية ، ومن خلال اعادة انتاجها المتوسع، تميل الى التمحور حول الطبقة العاملة ـ ولكن ذلك لا يعني انها كطبقات تتلاشى وتتحول الى كتلة غير مميزة فهي لا تزال طبقات لها مصالحها المحددة .

بعباره اخرى ان مفاهيم الطبقة و الشعب ليست متساوية في الامتداد اي انها لا تشغل ذات الحيز فحسب الوضع قد تشكل طبقة ما جزءا من الشعب او لا تشكل بدون ان يؤثر ذلك في طبيعتها الطبقية وهنا تظهر مسالة التحالفات من اجل المصالح المحددة للطبقات التي يتكون منها الشعب او « الجماهير الشعبية كما هي الحال مثلا في التحالف العمالي والفلاحي الذي دعا اليه لينين ومن ناحية اخرى على الطبقة العاملة ان لا تضل عن رؤية الحقيقة القائلة بوجود تناقضات كما في كل تحالف ، بين مصالح الطبقة العاملة المحددة كونها طبقة ومصالح الطبقات الشعبية الاخرى باعترافنا بهذه الحقائق نمتلك وسائل ايجاد حل عادل للتناقضات في « صفوف الشعب

٣ ـ المقاييس السياسية والايديولوجية

حان الوقت الان لتطوير الجانب الاخر من الموضوع والذي اعطيت رؤوس اقلام عنه في المقدمة والذي نقول بأن المقاييس الاقتصادية البحتة ليست كافية لتحديد وتعيين الطبقات الاجتماعية ويصبح ذلك واضحا للعيان عندما ننظر في تشكيلة اجتماعية ملموسة عندها يصبح من الضروري العودة او الاشارة الى المواقع ضمن العلاقات الايديولوجية والسياسية للتقسيم الاجتماعي للعمل ويصبح ذلك اكثر وضوحا عندما نحقق في مسالة اعادة انتاج علاقات الانتاج

سوف نبدا بالمسائل التي تتعلق بتحديدات الطبقه

العاملة وفي سياق بحثنا سوف نحاول ان نحل المسألة التي وردت اعلاه وهي مسألة الفنيين ـ التقنيين والمهندسين بينما المقاييس الاقتصادية وحدها كافية لعزل اجراء التجاره والبنوك الخ عن الطبقة العاملة ، فهي لا توفر لنا حلا لمسألتنا التي تتعلق بالفنيين ـ التقنيين والمهندسين لهذا السبب علينا الرجوع الى التقسيم الاجتماعي للعمل ككل عندما نفعل ذلك نرى ان مجموع طاقم الفنيين والمهندسين يشغلون موقعا متناقضا : فمن الناحية الفنية ـ الاقتصادية يساهمون اكثر فاكثر وبشكل مطرد في انتاج فائض القيمة ولكنهم في نفس الوقت مؤتمنين على سلطة خاصة في ادارة ومراقبة نمط العمل ونظامه الاستبدادي ـ فهم بالتالي يتمسكون باحتكار « العمل الذهني للمعرفة بالامكان ، على الاقل آنيا الاقتراح بان هذه الناحية الاخيرة من وضع هذا الطاقم تتغلب على السابقة في تحديد انتمائه الطبقي بحيث يمكن الاعتبار ان المهندسين والفنيين ككل ينتمون الى الطبقة العاملة

برجوعنا بهذا الشكل الى المقاييس السياسية ـ الايديولوجية لا زلنا نتكلم عن التحديد البنياني لطبقة الفنيين اي موقعهم في العلاقات السياسية والايديولوجية هذا الموقع لا يمكن اختزاله الى الموقع الطبقي في وضع معين وبسبب تحديدهم الطبقي المتناقض ، فقد يحدث في الاضرابات مثلا ان يأخذوا احيانا مواقف الى جانب ارباب العمل ، واحيانا اخرى الى جانب العمال فاذا كنا في رجوعنا الى المقاييس السياسية الايديولوجية ، نقوم بمجرد تلميح الى الموقع

الطبقي فعلينا ان نقول ان هذا الطاقم يكون جزءا من الطبقة العاملة حينما نأخذ جانب الطبقة العاملة ولا يكون جزءا منها حينما ننحاز الى المعسكر المضاد. ولكن ذلك يقوض التحديد الموضوعي للطبقات الذي وضعته الماركسية ـ والنقطة التي يجدر بنا ان نذكرها هي انه حين نتخذ الفنيون والمهندسون جانب الطبقة العاملة فهم حتما ليسو بعمال وهذا له اهميته على سياسة التحالفات الصحيحة

مسألة الارستقراطية العمالية

من الضروري ايضا الرجوع الى المقاييس السياسية ـ الايديولوجية في التمييز بين مختلف الاطو في الطبقة العاملة نفسها كثيرون من المؤلفين وخصوصا تورين (A. Touraine) قد حاولوا اختصار الفروق السياسية ـ الايديولوجية الى فروق فنية ـ اقتصادية في تنظيم العمل او حتى الى فروق في حجم الاجور هذه الفروق التي يمكن تصنيفها فورا ـ العمال اليدويين ـ العمال شبه الماهرين. العمال الماهرين المتخصصين او الحائزين على مؤهلات الخ

هذه الفروقات يمكن استخدامها كأساس لتعميمات متناقضة اما للتمسك بان العمال غير المهرة لديهم وعي طبقي امكانيات ثورية اعلى من باقي الطبقة العاملة او لعزو الشيء ذاته للعمال الماهرين. ولكن الدراسات والابحاث الحالية والتجارب التاريخية والتحليلات الاجتماعية السوسيولوجية تبين ان هذه التعميمات التي تعتمد على مجرد المقياس

الاقتصادي هي تعميمات **قسرية** فالفروقات داخل الطبقة العاملة لا تتطابق ببساطة وحتميا مع المواقع في تنظيم العمل بل هي بالاحرى تعتمد على المقاييس السياسية والايديولوجية ولهذه المقاييس استقلاليتها النسبية

المسألة الاخيرة في هذا النطاق هي مسألة الفروق في الاجور داخل الطبقة العاملة بينما هو صحيح ان المصلحة العامة للطبقة وتعاطفها الفعلي هما مسيطران داخل البروليتاريا (فرنسا مثلا التي تتجمع حول تنظيمات طبقية من الصحيح ايضا ان الاختلاف في الاجور تكوّن مشكلة حقيقية والاختلاف في الاجور توافق في الواقع مع معطيات اقتصادية صرفة يعرّف ماركس الاجور على انها شكل قانوني لتقسيم الناتج الاجتماعي وبالتالي تتدخل العناصر او المقومات السياسية في تحديد هذا الشكل واذا اعتبرنا الاجور من منظار التحليل المجرد كمجموع او طاقم في المجتمع فهي تنسجم مع تكاليف اعادة انتاج قوة العمل ولكننا هنا نعالج قوة العمل بشكل عام و مجرد ولا نترتب على مثل هذا التحليل القول ان كل اختلاف ملموس في الاجور داخل الطبقة العاملة تتطابق مع الاحتياجات الفنية ؛ اي مع الحقيقة القائلة بان قوة عمل مجموعة من العمال ، من ذوي الاجور المرتفعة تكلف اكثر (او بما يناسب اختلاف او فرق الاجرة) من قوة عمل مجموعة من العمال من ذوي الاجور المنخفضة

في الواقع ان كل التحليلات التاريخية والاقتصادية تبين ان الاختلاف في الاجور يتطابق ؛

الى درجة كبيرة ، مع المعطيات السياسية ـ والاهم فيها هو « سياسة البورجوازية في الحفاظ على تقسيم الطبقة العاملة ذلك بالطبع لا يعني ان البورجوازية تنجح بالفعل في سياستها الهادفة الى خلق الفروق السياسية داخل الطبقة العاملة او ان العمال ذوي الدخل المرتفع يجب الشك فيهم ، ولكن ذلك يبين عدم جدوى سياسة «النزعة النقابية» (التريديونيونية) في الدفاع عن هرمية الاجور بأي ثمن ، بحجة ان الاختلاف في الاجور ما هو الا حاجة اقتصادية تتوقف ببساطة على تكاليف اعادة انتاج قوة العمل من المؤكد ان سياسة معينة تدافع عن هرمية الاجور مهما كان الثمن ما هي الا خطوة واحدة ابتعادا عن اسطورة «طبقة المأجورين» Wage carning class

نوعان من البورجوازية الصغيرة

ان الحاجة الى العودة الى المقاييس السياسية والايديولوجية في تحديد الطبقات ، تظهر بوضوح خاص عندما نعالج البورجوازية الصغيرة او مسألة اذا ما كانت توجد البورجوازية الصغيرة كطبقة وما هي مجموعات القوى البشرية التي تتشكل منها من المعتقد عموما ان مجموعتين كبيرتين من القوى البشرية تدخلان في تركيب البورجوازية الصغيرة ، ولكل منها موقع خاص في الانتاج يختلف تماما عن موقع الاخرى

المجموعة الاولى هي البورجوازية الصغيرة التقليدية ، التي تميل الى التناقص حجما ، وهي فئة المنتجين الصغار والتجار الصغار (الملكية

الصغيرة وتتضمن ايضا اشكالا من العمل الحرفي والمصالح العائلية حيث يكـــون مالك وسائل الانتاج والعمل والعامل المباشر ، كلهم شخصا واحدا. وهنا لا يوجد استغلال اقتصادي بالمعنى المحدد للكلمة بما ان هذه الاشكال لا توظف عمالا مأجورين او هـي نادرا ما تلجأ لذلك والعمل تقوم به اساسا المالك الحقيقي او افراد عائلته الذين لا يتقاضون الاجـور سيعتمد المنتجون الصغار الربح من بيع بضائعهم ومـن المشاركـة في اعادة توزيـع فائض القيمة ولكنهـم لا يستغلونها بشكل مباشر

ثانيا هنالك البورجوازية الصغيرة الجديدة والتي تميل الى الازدياد في ظل رأس المال الاحتكاري وتتألف من العمال المأجورين غير المنتجين الذين ورد ذكرهم آنفا وعلينا ان نزيد على ذلك الموظفين العاملين في مختلف اجهزة الدولة هؤلاء العمال لا ينتجـون فائض قيمة ــ لكنهم كسواهم ، يبيعون قوة عملهم ، وتتحدد اجورهم بواسطة ابتزاز فائض القيمة منهـم وليس بواسطة انتاجهم لها

هاتان المجموعتان تشغلان مواقع مختلفة تماما في الانتاج فهل يمكن القول انهما تشكلان طبقـة هي البرجوازية الصغيرة ؟ لهذا السؤال جوابان ممكنان الاول يعترف بتدخل المقاييس السياسية والايديولوجية، حيث يمكن القول ان هذه المواقع المختلفة في الانتاج ، اي في المستوى الاقتصادي ، لها التأثير ذاتـه على الصعيدين السياسي والايديولوجي فكل من المـلاك الصغار وذوي الدخل (اصحاب الدخل الذين يعيشون

استغلالهم على شكل أجور » و « منافسة بعيدا عن مجال الانتاج) تظهر لديهم المميزات السياسية والايديولوجية ذاتها ، ولكن لاسباب اقتصادية مختلفة الفردية البرجوازية الصغيرة ، التعلق بالوضع القائم والخوف من الثورة اسطورة التقدم الاجتماعي » والتطلع نحو تبوؤ المراكز البرجوازية ، الايمان « بالدولة المحايدة فوق الطبقات ، التذبذب السياسي والميل نحو تأييد « الدولة القومية والانظمة البونابارتية والانتفاضات التي تتخذ شكل الفورات والطفرات.

اذا كان ذلك صحيحا فان هذه المميزات السياسية ـ الايديولوجية المشتركة توفر ارضية كافية لاعتبار ان هاتين المجموعتين ، بمواقفهما المختلفة في الاقتصاد، تكونان طبقة موحدة الى حد ما هي البرجوازية الصغيرة

ولكن حتى في هذه الحالة ، ليس هنالك ما يمنعنا من التمييز بين شرائح مختلفة داخل الطبقة الواحدة وكما سوف نرى لاحقا بالنسبة لمسألة البرجوازية فالماركسية تميز بين شرائح مختلفة داخل الطبقة الواحدة والماركسية تميز الاجنحة عن الاطوار بما انها تلتقي مع اختلافات اقتصادية هامة قادرة في حد ذاتها على لعب دور هام كقوة اجتماعية دور يختلف نسبيا عن ادوار الشرائح الاخرى في الطبقة التي تنتمي اليها ، وبالتالي يمكن البرهنة على ان الشريحة البرجوازية الصغيرة غير المنتجة واحدة وان نظرتنا لهذه الشرائح والاطوار ان كنا نناقش تحالفات معها او نتنبأ بتصرفاتها السياسية (خصوصا تذبذبها) ، يجب ان تتحدد تبعا لذلك .

البرجوازية الكومبرادورية والبرجوازية الوطنية

ان العودة الى المقاييس السياسية والايديولوجية لها اهميتها ايضا في تحديد اجنحة البورجوازية فبعض اجنحتها يعين مباشره على الصعيد الاقتصادي لتكوين واعادة انتاج رأس المال : رأس المال الصناعي التجاري والمالي ـ رأس المال الكبير والمتوسط في مراحل رأس المال الاحتكاري الامبريالية) ولكن بالذات في المرحلة الامبريالية ، تظهر تمايزات لا يمكن تعيينها على الصعيد الاقتصادي وحده كالتمايز بين البرجوازية الكومبرادورية والبرجوازية الوطنية

البرجوازية الكومبرادورية هي جناح الطبقة البرجوازية الذي هو اقرب الى الطبقة العاملة من الشريحة التي تضم البرجوازية الصغيرة «التقليدية» ، وفي الحديث عن الشرائح من الضروري ان يكون بالامكان تقديم عنصر الوضع المعين conjuncture ، لاثبات ان واحدة او اخرى من هذه الشرائح هي اقرب الى الطبقة العاملة او ابعد منها ، حسب الوضع المعين (انظر خصوصا الى مسار التطور الهام الراهن الذي هو اكتساب الانتاج الحرفي الصفة البروليتارية ومن الضروري ايضا تمييز الفروقات بين اطوار البرجوازية الصغيرة مع اشارة خاصة الى الاختلافات السياسية الايديولوجية التي تتعدى المواقع السياسية الايديولوجية المتماثلة اساسا لدى الطبقة البرجوازية الصغيرة ككل وكل هذه الاختلافات تعتمد على الاوضاع الخاصة لمجموعات البرجوازية الصغيرة المختلفة ، خصوصا فيما يتعلق باعادة انتاجها ولكن يجدر بنا الا ننسى اننا ما زلنا نولي اهتمامنا اساسا

لطبقة تتصل مصالحها تكوينيا برأس المال الاجنبي الامبريالي (انه رأس مال ينتمي الى القوة الاجنبية الامبريالية الرئيسية وهي نتيجة ذلك مرتبطة كليا، سياسيا واديولوجيا برأس المال الاجنبي

البرجوازية الوطنية هي ذلك الجناح من البرجوازية الذي تتصل مصالحه بتنمية الوطن الاقتصادية والذي يتناقض نسبيا مع مصالح رأس المال الاجنبي الكبير بالرغم من ان هذا التمايز يصلح فقط لبعض البلدان المستعمرة لكنه تمايز مهم فحسب اطوار العملية ، من الممكن تصور اشكال من التحالف بين الطبقة العاملة والبرجوازية الوطنية ضد الامبريالية الاجنبية ومن احل الاستقلال الوطني كما كان الحال في الصين

ان التمييز بين البرجوازية الكومبرادورية والبرجوازية الوطنية لا يرتكز كليا الى الموقع الاقتصادي لكل منهما وبسبب التشابك الملحوظ بين رؤوس الاموال في ظل الامبريالية يصبح التمييز بين رؤوس الاموال الملتصقة بالامبريالية الاجنبية ورؤوس الاموال الوطنية ، تمييزا غامضا محفوفا بالشكوك والتحفظات. علاوة على ذلك ، فان هذا التمييز لا يتطابق مع التمييز بين رأس المال الكبير ورأس المال المتوسط فمن الممكن لرؤوس الاموال الاحتكارية الكبرى ان تتناقض نسبيا مع مصالح الاحتكارات الاجنبية كما انه يمكن ايضا للمصانع المتوسطة ان تكون مرتبطة بصلات خفية بالامبريالية الاجنبية ولكن فيما يختص بالبلدان الراسمالية المتطورة وفي المرحلة الحالية حيث تتخذ

العلاقات الاجتماعية مدى عالميا ، يظهر انه يسهل التحدث عن بورجوازية وطنية . اي بورجوازية مناهضة عمليا للامبريالية الاميركية ويرجع ذلك الى عالمية راس المال المتزايدة والى السيطرة الهائلة لراس المال الاميركي والى انحطاط البورجوازية الاقتصادي والسياسي والى ميل متزايد في اتجاه علاقات اتكالية غير متكافئة بين مراكز الامبريالية القديمة (خصوصا اوروبا) والولايات المتحدة الاميركية ولكن ذلك لا يعني انه ليس بامكاننا التحدث عن بورجوازية محلية في تلك البلدان

وبالتحديد فان من المشكوك فيه كثيرا ان تكون سياسة الاستقلالية القومية الديجولية (وكانت بأية حال خيالية اكثر منها واقعية) قد استجابت الى مصالح « بورجوازية وطنية فرنسية ما ، فالمسألة آنذاك كانت انفصالا بين الرأسمالين الاميركي والفرنسي (انفصالا مرتبطا كلية بالظرف الراهن آنذاك) وكذلك قضية داخلية هي نزع لاستعمار من جهة واستعمار جديد من جهة اخرى ، وسياسة استفتائية تبحث عن دعم جماهيري

٤ ـ الفئات الاجتماعية Social Categories

تؤكد الماركسية انه بالاضافة الى الشرائح والمراتب الاجتماعية توجد ثمة فئات اجتماعية ، والعامل الذي يميز الفئات الاجتماعية عن الشرائح والمراتب هو التالي : بينما يتدخل المقياس السياسي والايديولوجي بشكل متفاوت الاهمية في تحديد الشرائح والمراتب ، فان له الدور المسيطر في تحديد الفئات الاجتماعية ،

وهكذا يعين اصطلاح الفئات الاجتماعية طاقما من الوسطاء الذين يشكل عملهم في اجهزة الدولة والايديولوجيا دوره الاساسي فمثلا ، هذه هي حال البيروقراطية الادارية المؤلفة في جزء من مجموعات من موظفي الدولة (الموظفين المدنيين)، كما نصح نفس الشيء على المجموعة المعروفة شعبيا باسم مثقفين » والذين يكون نشر الايديولوجيا دورهم الاساسي ولكن من الضروري تكرار ملاحظة وردت اعلاه : ان الفئات الاجتماعية نفسها تنتمي الى طبقات انها ليست مجموعات تعيش خارج » الطبقات او « بمحاذاتها » بقدر ما هي نفسها طبقات اجتماعيةمن خلال كونها « فئات

ان الفئات الاجتماعية لا تنتمي بالواقع الى طبقة واحدة بمفردها فأعضاؤها ينتمون عامة الى طبقات اجتماعية متعددة ، وهكذا ففي طريقة حياتهم ودورهم السياسي الخ ينتمي الموظفون من الدرجة الاولى وقمة البيروقراطية الاداريةعامة الى البورجوازية بينما تنتمي الزمر الوسيطة والدنيا اما الى البورجوازية الوسطى او البورجوازية الصغرى

تنتمي هذه الفئات الاجتماعية الى طبقات ولكنها لا تؤلف طبقات بذاتها اذ انها لا تحتل موقعا خاصا بها في عملية الانتاج ، هذه النقطة جديرة بالتوكيد طالما ان الكثيرين منالسوسيولوجيين و «علماءالسياسة» يدعون ان الفئات الاجتماعية هي طبقات كما في حالة البيروقراطية

من الملاحظ ان تروتسكي نفسه وبرغم انه عزا

للبيروقراطية السوفييتية دورا هاما في تحليله لتطور الاتحاد السوفييتي فهو لم ينظر للبيروقراطية اطلاقا على انها طبقة في حين ان الكثيرين من السوسيولوجيين المعاصرين يصرون على ان المثقفين يشكلون طبقة مميزة ، وترتكز وجهة النظر هذه على افكار وهمية حول دور العلم كقوة انتاجية ودور المثقفين كحملة للعلم، اما الوظيفة الايديولوجية لهذه المفاهيم فهي واضحة انها (المفاهيم) متواكبة دوما اما مع افكار لدور الصراع الطبقي (بورجوازية ـ بروليتاريا) كمحرك اساسي للعملية التاريخية (في حالة اعتبار البيروقراطية طبقة) واما افكار الدور الاساسي للطبقة العاملة كطليعة (في حالة اعتبار المثقفين واعطاؤهم دور الطليعة)

الوحدة الظرفية والتحالف الطبقي
Conjunctural unity & Class alliance

طالما ان الفئات الاجتماعية ليست طبقات ولكنها تنتمي الى طبقات ، فما الفائدة من محاولة تحديدها ؟ السبب ان الفئات الاجتماعية بفعل علاقتها باجهزة الدولة والايديولوجيا قد تظهر وحدة بذاتها رغم حقيقة كونها تنتمي الى عدة طبقات ، والاهم هو دورها السياسي حيث قد تظهر ذات استقلالية نسبية متصادمة مع الطبقات التي ينتمي افرادها اليها ، وهكذا ففي حالة البيروقراطية الادارية ، تقوم التراتب السلطوي الداخلي الملازم لاجهزة الدولة ، والمهام المميزة المنوطة بالموظفين ، وكذلك تقوم الايديولوجيا الخاصة الداخلية والمنتشرة ضمن اجهزة الدولة (« الدولة الحيادية » كحكم فوق الطبقات ، « خدمة

الامة ، «المصلحةالعامة» الخ) بالسماح للبيروقراطية بان تظهر كوحدة بذاتها في ظروف راهنة ما موحدة معا كل الطاقم المؤلفمناعضاء من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، وبهذا تستطيع البيروقراطية ككل انتخدم مصالح طبقية مختلفة عن مصالح الطبقات التي ينتمي افرادها اليها بحسب علاقات السلطة مثلا ، يؤكد ماركس ان قمة البيروقراطية في انجلترة كانت تنتمي للارستقراطية في حين كان الطاقم البيروقراطي في خدمة المصالح البرجوازية وبنفس الطريقة يقوم ابناء البورجوازية الصغيرة من البيروقراطيين بخدمة مصالح « الدولة » المتضادة مع مصالحهم هم ، ونتيجة هذا ما يذكره لينين من ان هذه الفئات الاجتماعية قد تقوم احيانا بعمل قوى اجتماعية فاعلة اي يكون لها دور سياسي هام في ظرف راهن معطى وهذا الدور غير قابل للاختزال الى حقيقة كونها « منجره خلف الطبقات الاجتماعية التي ينتمي اليها افرادها او حتى القوى الاجتماعية الرئيسية،البورجوازية والبروليتاريا، وما السلوك السياسي لطاقم البيروقراطية في ظل البونابارتية والفاشية الا تأكيد على هذا

يكتسب هذا التحليل اهميته بفعل الصلة بين الاستنتاجين المبنيين عليه وبين مسألة تحالفات الطبقة العاملة التي عليها في تحالفاتها الضرورية مع « المثقفين » والمراتب المتوسطة والدنيا من الموظفين المدنيين ان تتقرب منهم بشكل خاص اذ ان لهم على الاغلب مصالح محددة غير قابلة للاختزال، على سبيل المثال لمصالح البورجوازية الصغيرة التي ينتمون اليها ،مثلا، ضمانات حول حريه الفكر والانتاج العلمي والفني

وحرية التعبير وانتشار وسائل المعرفة الحيوية للمثقفين، ولكن يجب من جهة اخرى الا نمزج في العلاقة بين الفئات والطبقات الاجتماعيه اذ ان الفئات الاجتماعية تنتمي للطبقات الاجتماعية وبالرغم من وحدتها الداخلية فان الانقطاعات والتناقضات التي تظهر ضمن الفئات الاجتماعية تتطابق على الاغلب مع الانتماء الطبقي المتميز تميز الافراد المتعددين تأخذ هذه الانقطاعات في الاجهزة الادارية شكل تناقضات بين الزمر العليا (البرجوازيين) والزمر الدنيا البورجوازيين الصغار) اما بالنسبة للمثقفين فأحيانا يكون الانقطاع بفعل تعدد الايديولوجيات المعروفة التي يحملونها كما في حالة التناقضات الحادة التي ظهرت مؤخرا ضمن الجهاز التعليمي الفرنسي

علينا ايضا ان نتذكر انه اثناء تلك التحالفات فان موظفي أجهزة الدولة او المثقفين الميالين لصف الطبقة العاملة لا يزالون بورجوازيين صغارا هذا يصح على الفئتين عموما ومن وجهة نظر انتمائهما الطبقي (فيما هو ـ اي الانتماء ـ متعارض مع الاصل الطبقي) بالتأكيد لا يجب ان يؤدي بنا هذا الى الفئوية ، فهناك حالات عديدة حيث يكون المثقفون المنحازون سياسيا وايديولوجيا للطبقة العاملة مكافحين نشطين في تنظيماتهم الطبقية ، وعندئذ يصبح مقياس الانتماء الطبقي حجر عثرة ، لا بل ويختفي لكن هذه المسألة مختلفة وهي مرتبطة بقضية تنظيم الطبقة العاملة وتبقى الحقيقة في انه عند التحالف مع المثقفين فانهم يعتبرون على العموم بورجوازيين صغارا ، فهم دائما يظهرون بجلاء ميزات البورجوازية الصغيرة، تأرجح

سياسي وتطرف يساري ممتزجان بانتهازيه يمينية الح.

وهكذا فثمة تطرفان متساويان في الخطأ والخطر علينا الحذر منهما في تعاملنا مع الفئات الاجتماعية ، الاول هو المغالاة في اهمية انتمائها الطبقي مما يقودنا الى الصاق عبارة واحدة مرة والى الابد بالمثقف كـ ابن برجوازي او برجوازي صغير بينما تهمل أهمية مسلكيته العملية واختياراته السياسية والايديولوجية والثاني هو التقليل من اهمية انتمائها الطبقي ومعاملتها كوحدات متجانسة خارج الطبقات او بمحاذاتها

ان المغالاة في اهمية الانتماء الطبقي للمثقفين تؤدي الى شعارات من نوع «الطلاب هم أبناء البرجوازية» و« أنيساريون = مرسيلان (احد وزراء الداخلية الديجوليون)

بالرغم من بعض التنبيهات اللفظية ، فان الفئات الاجتماعية تعالج في هذه الحالات على انها كيانات موحدة تظل « خارج الطبقات او بمحاذاتها اذ تهمل الانقسامات الطبقية ضمن هذه الفئات وهكذا يتم التوجه لسلك الدولة الاداري من الزمر التكنوقراطية الى الزمر الدنيا كأنهم كل واحد وكأن هذا السلك فئة اجتماعية موحدة بغض النظر عن الممثلين المباشرين لرأس المال الكبير (بومبيدو = مصرفي) ، ورغم التلميح عن الايديولوجية التكنوقراطية للملاكات العليا يتم طمس انتمائهم الطبقي البرجوازي ، وتكون هذه الصورة اجلى في حالة التجسم التعليمي الذي ينظر اليه كوحدة غير قابلة للاختزال ممثلة لكل المدرسين من المتخصصين

تخصصا كاملا الى المساعدين المتعاقدين تعاقدا قصير الامد .والتي بفعل تصنيف اعضائها تحت خانة «المثقفين» قد يخطر على البال ان يكون لهـا نفس طمـوح الباقين في أن تكون حليفة محتملة للطبقة العاملة

الميزة الطبقية للمثقفيـن :

أن الفئات الاجتماعية متضمنة ايضا في مصطلح المرتبة الوسيطة السيء الصيت والذي كنا قد بحثناه، وكاحدى المراتب الوسيطة تعتبر فئة المثقفين خارج » الطبقات او «بمحاذاتها» وتستبعد المسألة التي يطرحها انتماؤهم الطبقي وتأتي سياسة التعامل معهم لا اكثر من دعوة ديماغوجية لتحالف عريض وغير متجانس بين الطبقة العاملة والمثقفين

بعدما قيل هذا ، نعود الى مسألة تحالف الطبقـة العاملة والمثقفين كونها مطروحة الان بشكل مميز وحاد في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، وقد حدث هـذا جزئيا بفعل التوسع المحلوظ لفئة المثقفين بالمعنـى الواسع للكلمة) ولكن قبل اي شيء اخر ، بفعل الازمة الايديولوجية التي سبقت او واكبت الازمة السياسية للامبريالية المعاصرة ان اعدادا متزايدة من المثقفيـن ينفلتون من قبضة الايديولوجية البرجوازية وبالتالي فهم مرشحون للتطوع في سبيل قضية الطبقة العاملة. ان الشكل التقليدي لتحالف البروليتاريا والمثقفيـن والمرتكز بشكل متفرد على الانتماء الطبقي للمثقفيـن والمحال الى تحالف طبقة عاملة وبورجوازيين صغار وغير الاخذ بعين الاعتبار منزلة المثقفين كفئة اجتماعية ،ان تحالفا كهذا امسى على الارجح عاجزا عن حل المشكلة .

لقد قدمت حلول متعددة بدءا بمفهوم غارودي عن الكتلة التاريخية (استرجاعا لتحليلات غرامشي) الى الاطروحات الحديثة التي نشرتها مجموعة« المانيفسته » الاطروحات الحديثة التي نشرتها مجموعة «المانيفستو» الايطالية وبين هذه الحلول نقاط مشتركة كما انها تعرض سلسلة من القضايا المشتركة بشكل عام ، اعطوا الاولوية فيها للتحالف بين الطبقة العاملةوالمثقفين (بالمعنى الواسع) على التحالف التقليدي بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمتوسطين وهذا أيضا ما ينطبق على الواقع الجديدة للحزب الشيوعي

وبالتأكيد فان أيا من هذين المطلبين لا ينفي الاخر ولكن هذا الطرح هو نوع من اعادة تكيف مع الصيغة القديمة للاممية الثالثة : اولا جبهة عمالية (ضمن الطبقة العاملة ومن ثم مرتكزة على جبهة شعبية تحالف الطبقة العاملة وباقي الطبقات)، ولكن في حالتنا هذه يكون التحالفالمشتمل على الكتلة الاساسية هو تحالف العمال والمثقفين ،وعلى هذه الركيزة يبني التحالف بين الكتلة وبين الفلاحين

هذه المسألة هي موضع تساؤل حتى لو اخذنا الهجرة منالريف وانخفاضعدد الفلاحين بعين الاعتبار، كما انها تؤدي لشيوع نسق من الايديولوجيا التي ترى في المثقفين اشباه عمال (العلم = قوة منتجة)،وعلينا بالمناسبة ، ان نلاحظ ان في مفهوم غرامشي حول « الكتلة التاريخية » تكون العلاقة بين العمال والفلاحين هي الاساسية ، والمسأله الثانية هي ان اهمية « الكتلة التاريخية » (الموحدة للعمال والفلاحين) تكمن في تمايزها عن التحالف البسيط ،فبينما يتضمن

التحالف »كون الاعضاء بمصالحهم المتفردة وتنظيماتهم الخاصة ذوي تمايز واستقلالية ، تعني الكتلة التاريخية » ان للاعضاء مصالح متشابهة على مدى بعيد وانهم ملتزمون برباط عضوي

وعلى كل ، فما من برهان الان على ان المثقفين البرجوازيين الصغار يرون مصالحهم متلاشية في مصالح الطبقة العاملة رغم كونهم قادرين على ادامة مواقفهم المؤيدة للطبقة العاملة وهكذا فمع ان هذا الحل يهدف الى تجاوز التمييز ، الذي يعاد انتاجه ضمن التنظيمات السياسية ، بين العمال والمثقفين فانه يبقى تماما حلا لفظيا ويبقى النقاش الحقيقي حول اشكال تنظيم الطبقة العاملة مفتوحا

٥ ـ الطبقات المسيطرة :

من الضروري جدا ان نحلل الطبقات المسيطرة، وبخاصة، الطبقة البرجوازية حيث ان المسألة هنا هي انقسام البرجوازية الى شرائح صناعية وتجارية ومالية . ودون ان نلغي هذا الانقسام فان الانقسام الى رأسمال كبير ورأسمال متوسط يطغى عليه تماما في ظل رأسمالية الاحتكارات

عند الحديث عن البرجوازية بوصفها الطبقة المسيطرة ، يجب الا ننسى اننا ازاء تحالف يضم عدة شرائح مسيطرة من البرجوازية تتقاسم فيما بينها السيطرة السياسية بل واكثر من هذا ، فمع صعود الرأسمالية ، كان التحالف الحاكم هذا والذي قد تجوز تسميته بكتلة السيطرة مشتملا على عدة طبقات اخرى وبشكل خاص ارستقراطية الارض ولا يستطيع تحالف

كهذا بين طبقات وشرائح متعددة ومسيطرة ان تعمل بفعالية الا تحت قيادة احدى هذه الطبقات والشرائح وهي الشريحة المهيمنة التي توحد التحالف الحاكم تحت قيادتها والشريحة المهيمنة هي تلك التي تضمن المصلحة العامة للتحالف والتي تضمن لها الدولة مصالحها المتفردة

ومع ان الدور الذي تحتله التناقضات الداخلية للشرائح المسيطرة وصراعاتها الداخلية لاحتلال مراكز القوة دور ثانوي بالنسبة للتناقض الرئيسي (بورجوازية ـ بروليتاريا) فانه دور لا زال هاما. وكما لاحظ ماركس في الثامن عشر من بروميير فان الاشكال المتعددة للدولة والنظام ترتبط بتبدل مراكز القوه بين الشرائح البورجوازية المختلفة ومع هذا فليس بالضرورة ان تكون السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية متماثلتين بشكل ميكانيكي فمن الممكن لشريحة بورجوازية ما ان تلعب الدور المسيطر في الاقتصاد دون ان تحظى بالهيمنة السياسية ، وما السيطرة الاقتصادية الشاملة لرأس المال الاحتكاري الكبير بينما تكون الهيمنة السياسية في يد احدى شرائح راس المال المتوسط الا مثال واضح ، واننا لنستجلي اهمية هذه الملاحظات عبر تفحص الديجولية على سبيل المثال.

ان النقطة الهامة التي بحاجة للتكريس هي ان التحالف الحاكم بين الطبقات والشرائح المسيطرة تحت قيادة شريحة مهيمنة (الشريحة التي يستجيب جهاز الدولة لمصالحها بشكل خاص) هو دائما وظيفة شكل السيطرة البورجوازية ، وبالتحديد فنحن حين نتحدث

عن الشريحة المهيمنة علينا ان نتذكر انها ليست وحدها القوة المسيطرة بل ، وببساطة ،القوة المهيمنة بين مجموعة من الشرائح التي تشارك بكاملها في السيطرة، مثلا عندما قال ماركس ان الشريحة الاقتصادية الاساسية في ظل لويس بونابرت كانت البرجوازية الصناعية،لم يعن مطلقا ان شرائح البورجوازية الاخرى كانت محرومة من السيطرة السياسية والسيءنفسه يصح على العلاقة بين الرأسماليين الكبير والمتوسط في الاقطار الرأسمالية المتقدمة حيث يشكل الراسمال الكبير الشريحة المهيمنة دون ان يعني هذا تجريدرأس المال المتوسط من السلطان السياسي فهو كاحدى الشرائح المسيطرة يشارك في السلطة السياسية تحت هيمنة رأس المال الكبير وما التناقضات بين الرأسماليين الكبير والمتوسط الا الشكل المعاصر للتناقضات بين الشرائح البرجوازية المسيطرة

ان ما يجبر على ضرورة تأكيد هذه النقطة هو بعض التحليلات المعاصرة عن « رأسمالية الدولة الاحتكارية » و « التحالف المعادي للاحتكار » ، فدائما ما تكون محصورة بالشريحة المهيمنة ورأس المال الكبير دونما ذكر الشرائح البرجوازية المسيطرة الاخرى،وقد قاد عدم التمييز بين الشريحة المهيمنة وباقي الشرائح المسيطرة الى نتيجة الاعتراف لرأس المال الكبير وحده باحتلال مركز السيطرة السياسية وبالتالي استثناء باقي الشرائح البرجوازية وهكذا تنبع اهمية المسألة من النتائج السياسية المتفرعة عنها ، واعني بذلك المطالبة ب « تحالف عريض معاد للاحتكار »،« البرجوازية

الليبرالية » ، « الديمقراطيون الخاص » الخ حسب المناسبة من اجل ابعاد « المئتي عائلة » (المنظور اليها كشريحة مسيطرة) عن السلطة . وهكذا تمتد تحالفات الطبقة العاملة الستراتيجية ، (وهي مختلفة تماما عن المساومات التكتيكية) على مدى الشرائح البرجوازية المسيطرة – رأس المال المتوسط هذا عموما هو طريق « الديمقراطية المتقدمة » الذي تدافع عنه الاحزاب الشيوعية الغربية .

بالطبع ليست الاشياء بهذا الشكل الخام وهي تبدو جد واضحة في دليل الاقتصاد الماركسي « Manuel d'Economie Marxiste » حيث لا تذكر سوى **الاحتكارات الكبرى** عند بحث السيطرة السياسية، وبالمقابل فعند بحث الرأسمال غير الكبير لا يرد سوى الرأسمال الصغير ومعه التنقيب الحاد عن التحالفات. ولكن علينا ان نتفق حول المصطلحات .فاذا كنا نعني بالرأسمال الصغير رأس المال الحرفي والسلعي والتجاري البرجوازي الصغير فالبحث عن التحالف آنذاك يكون سليما طالما ان البرجوازية الصغيرة لا تنتمي للبرجوازية اي. لا تنتمي لشرائح البرجوازية. ولكن مصطلح رأس المال الصغير » يستعمل هنا بمعنى مختلف تماما فعند الحديث عن الاحتكارات الكبرى ورأس المال الصغير (اي استبعاد رأس المال المتوسط) فهذا يتضمن ان كل ما لا ينتمي للاحتكارات الكبرى (الشريحة المنفردة بالسيطرة فهو اوتوماتيكيا جزء من رأس المال الصغير وبالتالي مرشح للتحالف مع الطبقة العاملة وهكذا يعتبر رأس المال المتوسط

رأسمالا صغيـــرا !

وفي المناسبات النادرة التي يتعرض فيها «دليل الاقتصاد الماركسي » للرأسمال المتوسط (الجزء الاول ص ٢٢٣) يضعه بوضوح في نفس منزلة رأس المال الصغير مفترضا انه يقاسمه تناقضه مع رأس المـــال الكبيـــر

تميز الطبقة المهيمنة عن الطبقة الحاكمة :

ثمة قضايا صعبة تعترضنا عند التحديد الدقيق لموقع الشريحة المهيمنة من الكتلة الحاكمة ، وبخاصة كمثل ان تكون الطبقة او الشريحة المهيمنة متميزة عـن الطبقة او الشريحة الحاكمة ، والمقصود بالطبقـــة او الشريحة الحاكمة تلك التي تنتمي اليها الملاكات العليا في اجهزة الدولة ،اي الملاك السياسي بمعناه العريض، وقد تكون هذه الطبقـــة او الشريحة متميزة عن الطبقة او الشريحـــة المهيمنة

يقدم لنا ماركس الوضع البريطاني فـــي نهايـــة القرن الماضي كمثال على هذا ، حيث كانت البرجوازية المالية (البنكية) هي الشريحة الطبقية المهيمنة ، في حين كانت الملاكات العليـــا في الادارة والجيش والسلـــك الديبلومـــاسي الخ. من الارستقراطية التي احتلت بهذا موقع الطبقة الحاكمة وقد نشأ نفس الحالة في ظل هيمنة رأس المال الاحتكاري الكبير حيث يستمر علـــى الارجح تجنيد رأس المـــال المتوسط ، البرجوازييـــن المتوسطين ، لاحتلال الملاكات العليا ، بل يكون من الممكن في حالات استثنائية حتى لافراد ينتمون لطبقة خارج التحالف الحاكم ان ينضموا للملاك السياسي، **والفاشية**

مثال بارز على ذلك حيث قدمت البرجوازية الصغيرة الطبقة الحاكمة في ظل هيمنة رأس المال الكبير، الكادرات العليا في اجهزة الدولة من وسط الحزب الفاشي

ان التمييز بين الطبقة او الشريحة المهيمنة والطبقة او الشريحة الحاكمة، والذي يعتمد كلية على استراتيجية التحالف والمساومات الضرورية لتأسيس الهيمنة ، هو تمييز هام تقود اهماله الى نتيجتين

الاولى ستحيل الكشف عن الهيمنة الحقيقية الكامنة تحت مظاهر الحلبة السياسية فيكون الاستنتاج ان تلك الطبقة التي تحتل قمة اجهزه الدولة هي الطبقة او الشريحة المهيمنة ، مثلا ، في حالة الفاشية ، ذهب الكثيرون من المسؤولين والسياسيين الاشتراكيين الديمقراطيين الى اعتبارها ديكتاتورية البرجوازية الصغيرة وباساءة فهم حقيقة كون البرجوازية الصغرى تحتل مركز الطبقة الحاكمة نسبوا لها صفة الهيمنة الحقيقية التي كان تحتلها رأس المال الكبير ، هناك ايضا اشكال اخرى للدولة حيث تقوم احتلال البرجوازية الصغرى لدور الشريحة الحاكمة بتقنيع الهيمنة السياسية لراس المال الكبير المتعايشة مع حكم البرجوازية الصغيرة ، والمثال الاوضح نظام العهد الجديد **New Deal** » في الولايات المتحدة الاميركية ايام روزفلت

اما النتيجة **الثانية** لاهمال الفروقات فهي ان الهدف الطاغي يصبح البحث عن الهيمنة السياسية في عملية التوظيف الاوتوماتيكي لابناء الشريحة المهيمنة

في قمة اجهزة الدولة ويعبر هذا الاتجاه عن نفسه في الصيغ ذات العلاقة بـ راسمالية الدولة الاحتكارية » المفترض بها تمثيل اندماج الدولة والاحتكارات بآلية واحدة ان البراهين العلمية المطروحة تعتمد على عناصر القربى والاصول بين اعضاء الاحتكارات الكبرى والمسيطرين على قمم اجهزة الدولة والتنظيمات السياسية وينطلق هذا النوع من الحجج من مبادىء على شاكلة بومبيدو = مصر في لدى آل روتشيلد وما لا يمكن انكاره ان هذا الاتجاه الى احتلال ابناء الاحتكارات الكبرى الفعليين بشكل متزايد لقمة الاجهزة يجري على قدم وساق ولكنه لا زال بعيدا عن ان يكون الاتجاه العام او حتى الاتجاه المسيطر، وتقوم بتقديم الامثلة المضادة هيمنة الاحتكارات الكبرى السياسية والتي تتوسل في ايامنا هذه حكومات اشتراكية ديمقراطية في الاغلب (النمسا ، المانيا السويد ، بريطانيا في ظل حكم هارولد ويلسون) اي حيث تتألف الملاك السياسي بشكل اساسي من البرجوازية الوسطى وحتى الصغيرة ناهيك بالارستقراطية العمالية وحتى في فرنسا وبسبب الطريقة المميزة في تعيين البيروقراطية وسلك الدولة والطابع اليعقوبي في المساومة بين البرجوازية الصغيرة ، فلا زالت اجهزة الدولة الى حد بعيد مملوءة بأفراد متحدرين من البرجوازيتين الوسطى والصغرى ولكن مع ان هذه هي حقيقة هامة لا يجوز انكارها ، فهي لا تمنع من تأسيس الهيمنة السياسية في يد راس المال الكبير ،واذا انكرنا هذا واصررنا على المطابقة بين الهيمنة السياسية وبين موقع الطبقة او الشريحة الحاكمة فاننا بذا نعرض انفسنا لهجمات غير

ان التطابق بين مصالح الشريحة المهيمنة (هنا الاحتكارات الكبرى) وبين سياســـة الدولة ، ليس مرتكزا بالحقيقة على اية صلات شخصية بل هو يعتمد اساسا على سلسلة من الروابط الموضوعية تتعلق بجهاز تنظيم الاقتصاد والمجتمع تحت سيطرة الاحتكـــارات الكبرى ودور الدولة الموضوعي ازاءها . فالدولة ليست جهازا بسيطا على الشريحة الحاكمة ان تمسك بـــه فيزيائيا وتضعه بيدهـــا شخصيا حتى تكيفه مـــع مصالحهـــا

ان امكانية تمييز بين الطبقة او الشريحـــة الحاكمة والطبقة او الشريحة المهيمنة ، مرتبطة بمسألة الاستقلالية النسبية للفئات الاجتماعية ، كالبيروقراطية الادارية ، في تعارضها مع الطبقات والشرائح التي ينتمي افرادها اليها ، فبسبب الدور الموضوعي للدولة تقوم هذه الفئات بخدمة المصالح المهيمنة التي تتعارض في الاغلب مع مصالحهم الطبقية او الشريحية

بالطبع فان هذا لا ينتزع شيئا من اهمية كـون ملاكات الدولة العليـــا تنتمي لهذه او تلك من الطبقات او الشرائح فمثلا ، انه لذو دلالة ذلك التشابـــك المتزايـــد الان بيـــن اعضاء الاحتكارات ووسطائهـــا المباشرين من جهة وبين ملاك الدولة ، فهو يسهل سيطرة الاحتكارات على الدولة ، ولكن الجدير بالملاحظة ان هذه ليست اكثر المسائل اهمية ، فان « حكومة شعبيـــة » « لا تستطيع الاقتصار على تعديل ملاكات الدولة العليا ظانة ان النوايا السياسية الطيبة كافية لتغيير الاشياء.

فالمهمة الحقيقية هي تغيير كافة بنى الدولة والمجتمع ومن جهة اخرى فمن الواضح ايضا ان هذه التحولات مستحيلة دونما مساس بجهاز الدولة وملاكاتها اذ ان التحولات البنيوية قد تبقى عاجزة كليا بمجرد تعايشها مع الرجعية ممثلة بملاكات الدولة

ان اعادة قراءة نصوص **لينين** حول توظيف الاخصائيين البرجوازيين في جهاز الدولة العمالية تبرز اهمية هذه المسائل

اجهزة الدولة الايديولوجية :

ان ملاحظة الاشكال التي تعبر فيها التناقضات بين الطبقات والشرائح المسيطرة والمهيمنة والحاكمة عن نفسها ضمن جهاز الدولة هي ملاحظة ضرورية والمسألة الجديرة بالتفكير هنا هي ان الدولة مؤلفة من عده اجهزه وبشكل اساسي الجهاز القمعي والاجهزة الايديولوجية وفي حين يكون القمع هو الدور الرئيسي للاول فان دور الاجهزة الايديولوجية هو احكام واحتضان الايديولوجيا وتشتمل هذه الاجهزة على الكنائس **والنظام التعليمي والاحزاب السياسية البرجوازية** والبرجوازية الصغيرة والصحف والراديو والتلفزيون ووسائل النشر وتنتمي هذه الاجهزة للدولة بفعل ظيفتها الموضوعية في احكام واحتضان الايديولوجيا بعض النظر عن منزلتها الثانوية الشكلية كان تكون مؤممة (عامة) او خاصة

ويحتوي الجهاز القمعي على عدة فروع محترفة : جيش ، بوليس ، ادارة ، قضاء ، الخ .

ولقد قلنا قبلا ان منطقة السيطرة السياسية لا تحتلها طبقة او شريحة مهيمنة واحدة فحسب بل طاقم من الطبقات او الشرائح المهيمنة ، ولذا فان العلاقات التناقضية بين هذه الطبقات والشرائح تعبر عن نفسها عن طريق علاقات السيطرة ضمن الاجهزة وفروعها وهذه العلاقات لا تعكس فقط سيطرة الطبقة او الشريحة المهيمنة ولكنها قد تعكس ايضا قوة ومصالح باقي الطبقات او الشرائح المسيطرة ،وبهذا المعنى نستطيع ان نتحدث عن الاستقلالية النسبية اولا للاجهزة والفروع المتعددة تجاه بعضها البعض وثانيا لطاقم الدولة تجاه الطبقة او الشريحة المهيمنة

اثناء التحالف والمساومة اللذين يواكبان نشوء البرجوازية بين هذه البرجوازية وارستقراطية الارض تمثلت البرجوازية في السلطة بمعقد عن التنظيم البيروقراطي المركزي بينما تمثلت الكنيسة وبخاصة الكاثوليكية بأرستقراطية الارض وقد تظهر تداخلات كهذه وسط فروع الجهاز القمعي مثلا. قبل وصول النازية في المانيا بين الحربين العالميتين كان لملاك الارض الكبار مقعدهم في الجيش وللرأسمال الكبير مقعده في القضاء بينما كان الرأسمال الكبير والمتوسط بتقاسمان الاداره في حالة الانتقال نحو هيمنة راس المال الكبير شكلت الادارة والجيش في الاغلب مقعد القوة (« المركب العسكري ـ الصناعي ») بينما ظل البرلمان بشكل مقعد قوة راس المال المتوسط، وهذا احد اسباب انحسار البرلمان في ظل الراسمالية الاحتكارية

وتمتلك الاجهزة الايديولوجية خاصة وبفعل

وظيفتها استقلالية نسبية اكبر من التي يتمتع بها الجهز القمعي كما ان بمقدورها في بعض الاحيان تزويد طبقات اخرى غير الطبقات المسيطرة بمراكز قوة. وهذا يصح احيانا في حالة البرجوازية الصغيرة بسبب التحالفات والمساومات التي تقوم بينها وبين الكتلة المسيطرة ففي فرنسا خاصة ، اكتسبت هذه المساومات لاسباب تاريخية مستوى معينا من الاهمية ومنذ وقت طويل والنظام التعليمي يشكل حهازا حكوميا في عهدة » البرجوازية الصغيرة ، وهكذا فالبرجوازية الصغيره قد اعدت منذ زمن طويل كطبقة مؤيدة للنظام

لا يعني اي مما قيل ان الدولة الراسمالية طاقم مفكك الاقسام كتفسير « لتقاسم السلطة السياسية بين طبقات وشرائح متعددة ،بل على العكس ففوق التناقضات ضمن الاجهزة وخلفها ، تحمل الدولة الراسمالية دائما وحدة داخلية متميزة ، هي وحدة سلطة الطبقة او الشريحة المهيمنة ، ولكن هذا يحدث بشكل معقد وان هيمنة اجهزة او فروع معينة على اخرى يضمن تسيير الدولة ، والفرع او الجهاز المسيطر هو عامة ذاك الذي يضم مقعد الطبقة او الشريحة المهيمنة ، وهكذا فمع تعديل الهيمنةتحدث التعديلات والاستبدالات ايضا في سيطرةاجهزةوفروع معينة تحاه اجهزة وفروع اخرى ، واكثر من هذا ،فأن هذه الاستبدالات هي التي تقرر التغييرات في اشكال الدولة واشكال النظام

وهكذا فعلى اي تحليل ملموس لواقع ملموس ان يأخذ بالحسبان معا علاقات الصراع الطبقي وعلاقات

السيطرة الحقيقية ضمن اجهزة الدولة خاصة وان الاخيرة قد طمست على العموم تحت المظاهر القانونية الشكلية وبالضبط فان تحليل علاقات السيطرة ضمن الاجهزة هي التي تساعد على التحديد الدقيق للشريحة المهيمنة ، مثلا ، عبر ملاحظة سيطرة احدى الاجهزة او الفروع على الاخرى وايضا عبر ملاحظة المصالح النوعية التي يخدمها هذا الجهاز بشكل مسيطر، نستطيع استخلاص بعض النتائج المتعلقة بالشريحة الحاكمة ولكن يجب ان يكون اسلوبنا جدليا فمن الممكن الانطلاق من الجانب الاخر ، عبر تحديد الشريحة المهيمنة بكل امتيازاتها ، ومنه الى الجهاز او الفرع ضمن طاقم علاقات المجتمع وبهذا الاسلوب نتصدى للسؤال عن اي الاجهزة هو الجهاز السائد في الدولة، وهذا يعني الجهاز الذي من خلاله تمسك الشريحة المهيمنة بدافعة السيطرة الحقيقية في الدولة ولكن من الواضح ايضا ان للصراع الطبقي الدور الرئيسي في العلاقة المعقدة بين الصراع الطبقي والاجهزة ، فالتعديلات القانونية لا تؤدي الى تحولات اجتماعية كما يعتقد الكثيرون من السوسيولوجيين القانونيين انه الصراع الطبقي الذي يقرر كيف تعدل الاجهزه

٦ ـ اعادة الانتاج الموسعة للطبقات الاجتماعية

ان الاهمية الضخمة للملاحظة الاخيرة تبدو جلية اذا تناولناها من وجهة نظر اعادة الانتاج الموسعة للطبقات الاجتماعية فالطبقات الاجتماعية توجد فقط في الصراع الطبقي الذي له بعد تاريخي وديناميكي ولا يمكن تعيينها كطبقات وشرائح ومراتب وفئات الا

بوضعهـا في السياق التاريخي للصراع الطبقي وهذا ما يبرز للتو اشكالية اعادة انتاجهم

منذ زمن وبعضنا يحلل المسألة الهامة حول اعاده انتاج العلاقات الاجتماعية وكما سيلاحظ القاريء فان المسألـة لا يمكـن الاحاطة بكل تضميناتها بشكـل سليم الا من ضمن اشكالية الطبقات الاجتماعيـة والصراع الطبقي كمـا مررنا عليها قبلا ولقد اكدنـا بموازاة تحليلنا لسلطة الدولة احد الادوار الحاسمـة لاجهزةالدولة (وبالتخصيص اجهزة الدولةالايديولوجية). واعني الدور الذي تلعبه فـي اعادة انتـاج الطبقـات الاجتماعية ، اننـي لا انوي في هذه الملاحظات النهائية ان اعود الى هذه المسالة من جديد بل سأحاول بالمقابل ان اشرح بعض مظاهرها واحذر من بعض اساءات التأويل التي قد تحدث ، وسيكون مثالي المعتمد دور الجهـاز التعليمي في اعادة انتاج الطبقات الاجتماعية وهـو مثل خضع مؤخرا للتحليل الماركسي

ان اجهزة الدولة ، ومن ضمنها المدرسة بوصفها جهازا ايديولوجيا ، لا تخلق انقساما طبقيـا ولكنهـا تسهم فيه،وهكذا تسهم ايضا في اعادة انتاجه الموسعة، ومن الضروري هنا ايضاح كل تضمينات هذا الافتراض. ليست اجهزة الدولة مشروطة بعلاقات الانتاج فقط وانما هي (الاجهزة) لا تسيطر عليها ايضا بعكس ادعاء التقليد القانوني بكليته وبالمقابل فان الصراع الطبقـي في كل مستوياته هو الذي يسيطر على كافة الاجهزة. ان الدور المحدد للاجهزة الايديولوجية في اعادة انتـاج العلاقات الاجتماعية (بمـا فيهاعـلاقات الانتـاج

الاجتماعية) هو بالواقع ذو اهمية قصوى اذ ان عملية اعادة انتاجها تسيطر على عملية اعادة الانتاج ككل ، وبالتحديد ، اعادة انتاج قوة العمل ووسائل العل هذه نتيجة من نتائج كون الارتباط التكويني بين علاقات الانتاج وعلاقات السيطرة ـ الخضوع السياسية والايديولوجية غالبا على العمل من خلال عملية الانتاج

اعادة انتاج المراكز واعادة انتاج الوسطاء :

ان اعادة الانتاج الموسعة للطبقات الاجتماعية للعلاقات الاجتماعية) يستلزم تطابق وجهين بحيث لا يتواجد احدهما في معزل عن الاخر

الاول، ثمة اعادة انتاج موسعة للمراكز التي يحتلها الوسطاء وتجلو هذه المراكز التحديد البنيوي للطبقات، اي الطريقة التي من خلالها يعمل التحديد على ضوء البنية (علاقات الانتاج علاقات السيطرة / الخضوع السياسية والايديولوجية) في الممارسة الطبقية

ان الطريقة التي على ضوئها تعين الطبقات تتحكم ايضا بالطريقة التي على ضوئها يعاد انتاجها . وبكلمات اخرى وكما اكد ماركس ، فان وجود نمط الانتاج الذي يضم البرجوازية والبروليتاريا يستتبع اعادة الانتاج الموسعة لهاتين الطبقتين

ثانيا ، هناك اعادة انتاج الوسطاء انفسهم وتوزيعهم على هذه المراكز هذا الوجه من اعادة الانتاج والذي يعين الذين يحتلون مراكز معينة ،اي، من هم؟ او من الذين سيصيرون برجوازيين وبروليتاريين وبورجوازيين صغارا وفلاحين فقراء الخ ؟ وكيف ومتى يصبحون ؟ وهو (اي الوجه) خاضع للوجه الاول :

اعادة انتاج المراكز الفعلية التي تحتلها الطبقات الاجتماعية ـ اي انه خاضع لحقيقة ان الرأسمالية في اعادة انتاجها الموسعة تعيد انتاج البرجوازية والبروليتاريا والبورجوازية الصغيرة بشكل جديد في طورها الاحتكاري المعاصر ، او هو خاضع لحقيقة كون الرأسمالية نزاعة لازالة طبقات وشرائح طبقية معينة ضمن التشكيلات الاجتماعية حيث يتخذ اعادةانتاجها الموسعة مجراه (مثلا الفلاحون الصغار ،البرجوازية الصغرى الخ) بكلمات اخرى ، فيحين يصح القول ان الوسطاء انفسهم سيعاد انتاجهم ـ « تدريبهم » و« اذعانهم كي يحتلوا مراكز معينة . فمن الصحيح ايضا ان توزيع الوسطاء لا يعتمد على اختياراتهم او طموحاتهم بل على مجرد اعادة انتاج هذه الوظائف ومما يهم تأكيده ان التمييز بين وجهي اعادة الانتاج (اعادة انتاج المراكز واعادة انتاج الوسطاء) لا يتطابق مع التمييز بين اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية واعادة انتاج قوة العمل هذان الوجهان هما ركيزتا طاقم اعادة الانتاج حيث تكون السيطرة لاعادة انتاجالعلاقات الاجتماعية التي نبحثها ولكن في طاقم اعادة الانتاج بما فيه اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية تحتل عملية اعادة انتاج المراكز الوجه الرئيسي

ان لاجهزة الدولة ، بما فيها المدرسة كجهاز ايديولوجي ، ادوارا مختلفة تبعا لاختلاف وجهي اعادة الانتاج هذين فليس التحديد البنيويللطبقات محصورا بالمراكز فحسب فيعملية الانتاج،(اي بالموقع الاقتصادي « للطبقات في ذاتها ») ولكنه يمتد لكافة مستويات تقسيم العمل الاجتماعي ، وهكذا تدخل

الاجهزة في عملية تحديد الطبقات، بوصفها تجسيدا للعلاقات الايديولوجية ـ السياسية (السيطرة الايديولوجية ـ السياسية) وبهذه الطريقة وعبر دورها في اعادة انتاج العلاقات الايديولوجية ـ السياسية تدخل في اعادة انتاج الوظائف التي تعرّف الطبقات الاجتماعية بها ، ولذا فما يجب ذكره ان دور البناء الفوقي ليس محصورا ، كما يقال احيانا ، باعادةالانتاج فقط الا بقدر ما يمكن حصر القاعدة بالانتاج واعادة انتاج وسائل ومنتجات العمل دورها يمتد،بالحقيقة ، ليشمل اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية

وكما في حالات اعادة الانتاج ، فان دور الاجهزة في اعادة الانتاج لا يفهم الا على ضوء دورها فيالتكوين الفعلي لنمط وعلاقات الانتاج ، اي دورها في الانتاج الفعلي للعلاقات الاجتماعية

وهكذا تتدخل اجهزة الدولة الايديولوجية بفعالية في اعادة انتاج المراكز التي تحتلها الطبقاتالاجتماعية. ولكن اذا كان لنا الا ننحدر الى مستوى وجهة النظر المثالية والقانونية حول العلاقات الاجتماعية والتي تنظر للطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي كنتاج للاجهزة ، فعلينا الاقرار بأن هذا الوجه من اعادة الانتاج هو أبعد من دور الاجهزة وهو ، عامة ، خارج سيطرتها ، لا بل انه ، بالحقيقة ، يعين لها حدودها

نستطيع القول ان هناك اعادة انتاج اساسية ورئيسية للطبقات الاجتماعية من ضمن الصراعالطبقي ومن خلاله ، حيث تسير اعادة الانتاج الموسعة للبنية (بما فيها علاقات الانتاج) وحيث يحكم (الصراع

فلنأخذ مثلا نموذجيا عالميا ليس وجود المدرسة فيما ينتجه من بروليتاريين وبورجوازيين صغار جدد هو الذي يفرز وجود واعادة انتاج أي زياده ونقصان ، اشكال معينة من التحديدات الخ الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة الجديده بل على العكس فان علاقات الانتاج والاشكال المعقده من الملكية والتملك الاقتصاديين في عملية العمل أي عملية الانتاج المصاغة استنادا لاعتبارات العلاقات السياسية والايديولوجية ، وبالتالي فالصراع الطبقي الاقتصادي والسياسي والايديولوجي هو الذي يجعل من المدرسة احدى علاماته وهذا يفسر كون عملية اعادة الانتاج من خلال الاجهزة مشوبة بالصراعات والتناقضات والانقسامات الداخلية وهكذا نستطيع فهم الجانب الآخر من السؤال بمقدار مستوى ارتكاز اعاده الانتاج الموسعة للطبقات الاجتماعية على الصراع الطبقي لكون تحولها الثوري

وهكذا فان اعادة الانتاج الرئيسية للطبقات الاجتماعية لا تقتصر على المراكز فحسب في علاقات الانتاج أي في علاقات الانتاج الاجتماعية انها ليست اعادة انتاج ذاتية اقتصادية للطبقات تقوم من فوق اعادة الانتاج الايديولوجي والسياسي عبر الاجهزة او بشكل مضاد لها انها ليست اقل من عملية اعادة انتاج رئيسية ضمن الصراع الطبقي وبواسطته عبر كل مراحل التقسيم الاجتماعي للعمل.

ان اعادة انتاج الطبقات الاجتماعية (شأنها في

ذلك شأن تحديدها البنيوي) ذات صلة بعلاقات التقسيم الاجتماعي للعمل السياسية والايديولوجية ولهذه الاخيرة الدور الحاسم في علاقتها بعلاقات الانتاج الاجتماعية .والسبب ان تقسيم العمل الاجتماعي نفسه ليس مرتبطا فحسب بالعلاقات السياسية والاديولوجية بل ايضا بعلاقات الانتاج الاجتماعية حيث يكون له السيطرة على تقسيم العمل التقني هذه احدى نتائج كون علاقات الانتاج مسيطرة على عملية العمل .ضمن عملية الانتاج ان القول بأن اعادة الانتاج الرئيسية للطبقات الاجتماعية مرتكزة على الصراع الطبقي يعني أيضا ان اشكالها الملموسة ترتكز على تاريخ التشكيلة الاجتماعية فاية اعادة انتاج للبرجوازية للطبقة العاملة ، للطبقات الفلاحية ، للبرجوازية الصغيرة القديمة والجديدة ترتكز على الصراع الطبقي في تلك التشكيلة مثلا ان شكل وسرعة اعادة انتاج البرجوازية الصغيرة التقليدية والفلاحين الصغار في ظل الرأسمالية في فرنسا يرتكزان على الصيغ النوعية لتحالفهما الطويل الامد مع البرجوازية وهكذا فمن الممكن تحديد دور الاجهزة في عملية اعادة الانتاج هذه على ضوء التحالف بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، والذي شكل منذ زمن طويل احدى ميزات التشكيلة الاجتماعية الفرنسية اكثر من هذا ، فرغم ان اعادة الانتاج الموسعة للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية « تستخدم » أجهزة الدولة الاديولوجية فهي ليست مقصورة عليها

لنعد الآن الى المسألة المذكورة أعلاه حول تقسيم

العمل الى ذهني ويدوي . هذا التقسيم الذي يحظى بدور في تحديد المراكز في التقسيم الاجتماعي للعمل، ليس مقصورا باي حال على الحقل الاقتصادي وعلينا أن نلاحظ انه في هذا الحقل لا يتمتع بأي دور ذاتي يلعبه في التقسيم الطبقي ، طالما أن العمال المنتجين (البروليتاريا الذين ينتجون فائض القيمة / السلع لا يعتبرون وحدهم عمالا يدويين ولا نفهم التمييز بين العمل اليدوي والذهني الا متى اتسع ليشمل العلاقات السياسية والايديولوجية لـ) التقسيم الاجتماعي للعمل ضمن المشاريع حيث ترتبط السيطرة والادارة في العمل بالعمل الذهني ونخبوية المعرفة (ب) طاقم التقسيم الاجتماعي للعمل ـ العلاقات التي تسهم في تحديد المراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية ولكن من الواضح انه لا المدرسة ولا أي جهاز ايديولوجي آخر هو الذي يخلق هذا التقسيم وليست (الاجهزة الايديولوجية) العوامل الوحيدة أو الرئيسية في اعادة انتاجه ، ومن ثم فهي تدخل في اعادة الانتاج (بشكله الرأسمالي) حيثما تظهر كاحدى ميزات التقسيم واعادة انتاجه ضمن الصراع الطبقي وبفعله

بكلمات اخرى ان سبب اعادة انتاج المدرسه التقسيم بين العملين اليدوي والذهني ضمن نطاقها هو انها بسبب طبيعتها الرأسمالية ، أعطيت طابعا كونيا متناسبا مع مستلزمات التقسيم (واعادة التقسيم) بين العملين اليدوي والذهني وان اعادة انتاج المدرسة كجهاز مشروطة وظيفيا بهذا التقسيم وهذا التقسيم يتعدى نطاق المدرسة كما انه يعين لها

دورها ان فصل المدرسة عن الانتاج مرتبط بانفصال المنتج المباشر عن وسائل الانتاج وافتقاره لها

عند الحديث عن أجهزة الدولة علينا ان نتذكر ان هذه الاجهزه لا تخلق الايديولوجيا وهي لا تشكل حتى العوامل الوحيدة أو الرئيسية في اعاده انتاج علاقات السيطرة / الخضوع الايديولوجية ان الاجهزة الايديولوجية تعمل فقط على تحديث وغرس الايديولوجيا السائدة ولذا فان ماكس فيبر قد أخطأ حين ادعى بأن الكنيسة تخلق وتؤيد الدين بالمقابل فان الدين هو الذي يخلق الكنيسة ويؤيدها

في حالة العلاقات الرأسمالية الايديولوجية ، حين يحلل ماركس تشيؤ السلع في ارتباطها المباشر بعملية تثبيت رأس المال (تحويله الى رأس مال ثابت) نقدم لنا مثلا ممتازا عن اعادة انتاج الايديولوجيا المسيطرة التي تتعدى نطاق الاجهزة وهذا ما لاحظه ماركس في استشهاداته المتعددة بالشبه الذي يضمن التماسك بين المؤسسات و اشكال الوعي الاجتماعي وهكذا فدور الايديولوجيا والسياسة في اعادة الانتاج الموسع للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية تماثل بشكل مباشر صراع الطبقات الذي يحكم الاجهزة سنتتبع ذلك ان اعادة إنتاج المراكز في علاقات السيطرة الايديولوجية ـ السياسية تستدعي استخدام الاجهزة فعلا ، ولكنها تستدعي استخدام اجهزة اخرى غير أجهزة الدولة الايديولوجية أهمها الجهاز الاقتصادي نفسه وكوحدة انتاجية يعتبر المشروع بشكله الرأسمالي جهازا بمعنى انه بواسطة التقسيم الاجتماعي للعمل التنظيم الاستبدادي

للعمل) ومن ضمـــن المشروع ينتج المشروع نفسه علاقات سياسيـــــة وأيديولوجية ذات صلة بمراكز الطبقات الاجتماعية بكلمات أخرى ان اعادة انتاج العلاقات الايديولوجية الفائقة الاهمية ليس هم الاجهزة الايديولوجية فحسب كما انه ليس كل ما تشتمـل عليه عملية الانتاج يقـــع في خانة « الاقتصادي وهكذا فان الاجهزة الايديولوجية لا تحتكر اعادة انتاج علاقات السيطرة الايديولوجية

لننتقل الآن الى الوجه الثاني لاعادة الانتـــاج اعادة انتاج الوسطاء التي تشتمل (كلحظتين فـي نفس العملية) على تأهيل / اخضاع الوسطاء لتمكينهم من احتلال وظائفهم وعلى توزيع الوسطاء على الوظائف. ومن الاهمية القصوى ان نفهم بالضبط كيفية صياغة وجهي اعادة الانتاج (للمراكز والوسطاء حتى نفهم تفاهة الاشكالية البرجوازية حول التحركية الاجتماعية Social mobility ان للاجهزة الايديولوجية وخاصة المدرسة ، دورا حاسما في هذا المجال

ان اعادة انتاج الوسطاء وخاصة التأهيل السيىء الصيت للوسطاء في الانتـــاج الفعلي ليس مجرد تقسيم تقني بسيط للعمل (تعليم تقني) بل انه عملية تأهيل / اخضاع فعالة وتمتد الى العلاقات السياسية ــ الايديولوجية هنا تتشابه اعادة الانتاج الموسعة للوسطاء مع أحد وجوه اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية الذي (الوجه تترك آثاره عـــــلى اعادة انتاج قوة العمل ، وبينما تستتبـــع هذا دورا مميزا للمدرسة ، علينا ان نتذكر ان هذا الدور ليس مجرد تعليم تقني بحت، بل هو نفس عملية التأهيل / الاخضاع

والتي تعمل من ضمن الاجهزه الاقتصادية بضا طالما ان المشروع هو اكثر من وحدة انتاجية بسيطة وهذا بدوره يستتبع دورا مميزا للمشروع لكونه بالضبط ذلك الجهاز الذي يوزع الوسطاء العاملين فيه

في حالة العمال المهاجرين يكون للجهاز الاقتصادي الدور المسيطر فعلا ولكن دون أن نكون محددا بهم اذا نسينا دور الجهاز الاقتصادي معتبرين ان المدرسة قامت بالاساس بتوزيع الوسطاء قبل الجهاز الاقتصادي نكون قد انحدرنا الى نفس مستوى التفسير الارتدادي الاحادي الجانب والذي يرى ان هذا التوزيع قد حدث أصلا في العائلة قبل المدرسة

ان الطبقات الرأسمالية ليست طوائف ثقافية كما انها ليست طوائف موروثة وهذا التفسير الارتدادي يبدو عاجزا أمام العلاقة بين العائلة والمدرسة اذ ان العائلة تحتفظ بفعاليتها اثناء فترة الدراسة كما يبدو عاجزا أمام العلاقة بين المدرسة والجهاز الاقتصادي بفعل استمرار اثر المدرسة على النشاط الاقتصادي للوسطاء

من الهام أن نلحظ ان وجه اعادة الانتاج الثاني هذا خاضع للاول ومرتبط بشدة به وهذا لان أية اعادة انتاج للوسطاء وأي توزيع لهم على الوظائف يرتكزان على اعادة الانتاج الموسع لهذه الوظائف ، ويجب الا ينسى ان الدور الغالب في توزيع الوسطاء على طاقم التشكيلة الاجتماعية هو لسوق العمل كتعبير عن اعادة الانتاج الموسع لعلاقات الانتاج واعتقد بحزم ان هذه هي الحال حتى عندما لا تتوافر سوق

موحده أي عندما توجه عروض سوق العمل
نحو مجال محز اصـــلا Compartementalized
لك عائد حزئيا لعمل أجهز الدولة بديولوجيـــه
اجوهري مـلا ان خريج عاطلا عن العمل لا تمـلا
الفراغ الوظيفي الذي يحدثه لعامل نصف الماهر
والسبب انه وبفعل التقسيم أيضا ثمة علاقـــة
تكوينية بين الاجهزه التوزيعية وبين علاقات العمل

تفرض هذه العلاقة التكوينيـــة من بين اشياء كثيره على عمل أجهزة الدولة الايديولوجية حـدودا في تجزئة سوق العمل مثلا ليست المدرسه هي سبب كون الفلاحين هم الممثلون الاساسيون للمراكـز الشاغرة في الطبقة العاملة بل على العكس فالسبب هو الهجرة من الريف أي زوال المراكز في الريف. اضافة الى اعادة الانتاج الموسعة للطبقة العاملة والتي تحكم دور المدرسة في هذا المجال . أخيرا ففي حالة اعادة الانتاج الموسعة وفي حدود خضوع الوجه الثاني لاعادة الانتاج للوجـــه الاول ، علينا أن نحـدد الآثار المباشرة التي تتركها الوظائف الفعلية على الوسطـــاء مما يختزل الى اعطاء الاولوية للصراع الطبقي عـلى الاجهزة

انني أعتقد بحزم انه لا وجود لوسطاء « أحرار و حركيين في الاصل في عالم سابق على المدرسة أو «خارجها» ومنتشرين في المراكز ومتبعين لاوامر الاجهزة الايديولوجيـــة في الفرس الايديولوجي والثقافة اللذين يتلقون صحيح أن الطبقات الاجتماعية ليست طوائف في نمط الانتاج الرأسمالي وفي التشكيلة

الاجتماعية الرأسمالية كما ان الاصول الطبقية ليست أقدا في تحديد مراكز الوسطاء . وان للمدرسة والاجهزة الاخرى ادوارا ذاتية هامة في توزيع الوسطاء على المراكز ولكن من الصحيح أيضا ان آثار التوزيع تترجم نفسها بواسطة الاجهزة الايديولوجية ببقاء الاكثرية الساحقةمن البورجوازيين (واولادهم من بعدهم) ضمن الطبقة البرجوازية وبقاء الاكثرية الساحقة من البروليتاريين (وأولادهم من بعدهم) بروليتاريين وهذا ما يبين ان المدرسة ليست السبب الوحيد أو الرئيسي في التوزيع الذي يتخذ هذا الطابع ، بل تسببه الآثار التي تتركها الوظائف نفسها على الوسطاء ؛ تلك الآثار التي هي أبعد حدودا من المدرسة ومن العائلة نفسها

اننا هنا لا نحاول أن نقرر على طريقة بعض المناظرات الحديثة ان كان الاولوية للعائله أو للمدرسة في سياق سببي بل اننا لا نرى في هذا «الزوج» العائلة / المدرسة أساسا لآثار التوزيع هذه ان ما يواجهنا بالمقابل هو سلسلة من العلاقات بين الاجهزة. سلسلة تمتد جذورها في عمق الصراع الطبقي

بكلمات أخرى ان التوزيع الرئيسي للوسطاء ينضوي تحت اعادة الانتاج الرئيسية للمراكز التي تحتلها الطبقات الاجتماعية واستنادا الى مراحل وأطوار التشكيلة الاجتماعية فان التوزيع الرئيسي هذا يعين لجهاز ما أو لسلسلة أجهزة ، الدور الخاص بها والذي تلعبه في توزيع الوسطاء